تحسن نمو القطاعات غير النفطية مدفوعاً بقوة الإنفاقين الحكومي والاستهلاكي

«النقد الدولي»: الاقتصاد الكويتي نما 0.7 بالمئة في 2019

- الهاشل: البيان الختامي للبعثة يشمل التطورات المالية الراهنة في الكويت
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي انكمش بنحو 1 بالمئة
- ارتفاع إنتاج النفط خلال العام الحالي ليصل إلى 2.7 مليون برميل يوميا
- تراجع فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى نحو 8.5 بالمئة

محمد الهاشل

أصدر صندوق النقد الدولي أمس الاثنين البيان الختامي الذي أعدته بعثته إلى الكويت في الفترة بين 7 و 20 يناير الجاري في إطار المشاورات الدورية لعام 2020 وأظهر أن نمو الاقتصاد المحلي بلغ 0ر7 في المئة العام الماضي.

وأوجز محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل في تصريح أبرز مضامين البيان الختامي للبعثة وما تناوله من طبيعة التحديات الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد الكويتي وسبل مواجهتها وترحيب البيان بجهود (المركزي) في تعزيز متانة القطاع المصرفي والمالي وزيادة تحصينه.

وقال الهاشل إن بيان البعثة جاء ضمن ثلاثة محاور رئيسية تشمل التطورات المالية الكلية الراهنة في الكويت والتوقعات الاقتصادية الكلية والمخاطر التي تواجه تلك التوقعات ومناقشة السياسات.

وقد نشر موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني البيان وأشاد في بدايته بتحسن نمو القطاعات غير النفطية في الكويت الذي بلغ نحو 3 في المئة العام الماضي بقوة الإنفاقين الحكومي والاستهلاكي.

وذكر البيان أن نمو القطاع النفطي تأثر بانخفاض أسعار النفط وكميات إنتاجه إذ انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي بنحو 1 في المئة في ظل تمديد اتفاق (أوبك +) لتخفيض الإنتاج من النفط وعليه فمن المقدر أن يحقق الاقتصاد المحلي نموا بنحو 7ر0 في المئة عام 2019 مقارنة بنحو 2ر1 في المئة عام 2018.

وأشارت توقعات البعثة إلى ارتفاع إنتاج الكويت من النفط بنحو طفيف خلال العام الحالي ليصل إلى 7ر2 مليون برميل يوميا مما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي بنحو 3ر0 في المئة.

كما توقعت نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية بنحو 3 في المئة العام الحالي على أن تتسارع وتيرة ذلك النمو إلى 5ر3 في المئة على المدى المتوسط مدعوما بزيادة كل من الإنفاق الحكومي والتوظيف ونمو الائتمان على أن يبلغ نمو الناتج المحلي الحقيقي نحو 5ر1 في عام 2020 و 7ر2 في المئة على المدى المتوسط.

وعن التضخم أفادت البعثة بأنه وسط ارتفاع كل من أسعار المواد الغذائية والنقل وتباطؤ وتيرة تراجع الإيجارات في القطاع السكني فإن معدل التضخم السنوي لعام 2019 سيبلغ نحو 1ر1 ونحو 8ر1 في المئة العام الحالي مع بدء ارتفاع الإيجارات في القطاع السكني.

وذكرت البعثة أن رصيد الموازنة العامة سجل (بعد خصم مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة واستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية) عجزا بنحو 8 في المئة من الناتج المحلي للسنة المالية 2018/2019 "إذ لم تتمكن الحكومة من إصدار أي دين جديد منذ أكتوبر 2017 "بانتظار موافقة مجلس الأمة على قانون الدين العام الجديد مما اضطر الحكومة إلى السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام لسد العجوزات في الموازنة".

وتوقعت تراجع فائض الحساب الجاري لميزان مدفوعات الكويت ليصل إلى نحو 5ر8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 وسط تراجع الصادرات النفطية وارتفاع الواردات.

ونوهت بالأداء القوي للقطاع المصرفي الذي عكسته نسبة كفاية رأس المال التي بلغت نحو 6ر17 في المئة في سبتمبر 2019 وما تتمتع به البنوك المحلية من سيولة وفيرة على المدى القصير في حين سجل معدل صافي القروض غير المنتظمة بعد خصم المخصصات المحددة مستويات منخفضة بلغت نحو 2ر1 في المئة من إجمالي محفظة القروض مما يعكس تحسن جودة الأصول لدى البنوك.

وبينت أن نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة ارتفعت إلى نحو 229 في المئة وتراجع صافي الدخل من الفوائد نتيجة تقليص هامش أسعار الفائدة على الإقراض المصرفي وتكلفة الأموال متوقعة أن يتسارع نمو الائتمان مع تدفقات إضافية محتملة لرؤوس الأموال ووفرة السيولة للاقتصاد الكويتي قدمت دعامة فعالة ومرونة نسبية لسعر الصرف خلال فترة قوة الدولار الأمريكي.

وأشادت البعثة بسياسات (المركزي) الرقابية الحصيفة في التنظيم والإشراف التي ساهمت في الحفاظ على مرونة القطاع المصرفي مؤكدة في الوقت نفسه دعمها لخططه إجراء دراسة شاملة لأدوات التحوط الكلي لضمان استمرارها في تعزيز مرونة القطاع المالي ومنع تراكم المخاطر النظامية وتحقيق التوازن بعناية بين أهداف الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

كما أكدت دعمها لجهود (المركزي) الجارية لتعزيز الأطر الإشرافية والتنظيمية وتعزيز الإشراف القائم على المخاطر مرحبة بالتقدم في سبيل إنشاء هيئة شرعية مركزية في البنك المركزي ما من شأنه تقليل المخاطر الناجمة عن الاختلاف في الاجتهادات الفقهية لدى البنوك الإسلامية.

وقالت البعثة إن "التدابير المالية التي تعتزم الحكومة اتخاذها لمواجهة التحديات القائمة على المدى القريب محدودة إذ تركز على الإجراءات المتاحة لها والتي لا تتطلب تغييرات تشريعية وقد حددت لذلك مجموعة من خيارات الترشيد في النفقات العامة".

وعددت هذه الخيارات والمتمثلة في سد الثغرات في برامج الدعوم والتحويلات الاجتماعية المختلفة إضافة إلى ترشيد الإنفاق الرأسمالي وأخيرا الحد من الهدر في الإنفاق العام من خلال تحسين المشتريات.

وعن الإيرادات العامة ذكرت أن الحكومة تخطط لزيادة الإيرادات غير النفطية من خلال إدخال الضريبة الانتقائية على التبغ والمشروبات السكرية المخطط لها منذ فترة طويلة إضافة إلى إعادة تسعير الخدمات الحكومية وأخيرا تعزيز تحصيل الإيرادات العامة.

وتوقعت البعثة أن تزداد الاحتياجات التمويلية للحكومة بسرعة وأن يتحول رصيد الموازنة العامة (بعد احتساب دخل الاستثمارات الحكومية واستبعاد مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة) من فائض قدره 5ر5 في المئة من الناتج المحلي في عام 2019 إلى عجز بنفس القيمة بحلول عام 2025.

وقالت إنه "ضمن سيناريو استمرار التحويل إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة واستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية فإن أرصدة الموازنة العامة ستحقق عجوزات مالية تراكمية بنحو 55 مليار دينار (نحو 180 مليار دولار أمريكي) على مدار الأعوام الستة القادمة".

وأضافت أنه "دون اللجوء إلى مصادر التمويل الأخرى وفي ظل الأوضاع الحالية فيما يتعلق بالتحويل إلى صندوق الأجيال القادمة فسوف تكون تغطية هذه الاحتياجات التمويلية تحديا جديا مما سيؤدي إلى استنفاد أصول صندوق الاحتياطي العام المتاح في أقل من عامين بينما سيستمر إجمالي أصول الهيئة العامة للاستثمار بالارتفاع".

وأكدت البعثة أهمية تقليص فاتورة الأجور العامة تدريجيا من خلال المواءمة بشكل أوثق بين أجور القطاع العام والقطاع الخاص واحتواء نمو الأجور في المستقبل كما أن مواءمة هيكل الأجور العامة وتعزيز العلاوات على أساس الكفاءة وخفض فروقات الأجور المرتفعة للغاية في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص والترشيد المدروس للدعوم العامة وإصلاح التحويلات إلى المؤسسات العامة من شأنه أن يولد وفورات كبيرة".

وأشارت إلى ضرورة التسعير العادل للخدمات الحكومية عند مستويات استرداد التكاليف وترشيد عمليات التحويلات إلى المؤسسات المختلفة من خلال الضبط والتنفيذ الجاد وزيادة الاستثمارات العامة المعززة للنمو وتحسين كفاءتها.

وأوضحت أن من شأن فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 في المئة توسيع القاعدة الضريبية وتحقيق إيرادات ثابتة للموازنة العامة والمساعدة في رفع مستوى القدرة على إدارة الضرائب وتوسيع تغطية ضريبة الدخل وفرض الضرائب على السلع الكمالية.

أعلن عن 5 فائزين في السحب الأسبوعي

«الخليج» يستقبل جاسم عباس أحدث مليونيرات الدانة

جانب من الاستقبال

استقبل بنك الخليج أمس جاسم محمد عيسى عباس، مليونير الدانة لعام 2019، في المبنى الرئيسي للبنك. وأثناء الزيارة قام أنطوان ظاهر وممثلي الإدارة العليا في البنك بتسليمه الجائزة النقدية البالغة مليون دينار كويتي.

وتم الإعلان عن أحدث مليونير الدانة خلال فعالية خاصة أقيمت في السادس عشر من يناير الجاري، بمجمع الأفنيوز. الفائز هو الرابع عشر الذي يحظى بهذه الجائزة النقدية التي تبلغ قيمتها مليون دينار كويتي.

وعلى هامش الزيارة، قال مساعد المدير العام للاتصالات الخارجية في بنك الخليج، السيد/ أحمد الأمير: "نرحب بزيارة مليونير الدانة الجديد لبنك الخليج، ونبارك له على هذه الجائزة القيمة. جاسم عباس هو الفائز الرابع عشر الذي يحصل على جائزة المليون دينار، وبدءًا من سحب يناير القادم، سيحصل الفائز المبلغ على الجديد للجائزة وهو مليون ونصف!"

وفي سياق اخر أجرى بنك الخليج سحب الدانة الأسبوعي بتاريخ 26 يناير، وأعلن من خلاله عن أسماء الفائزين الخمسة خلال الفترة من 19 – 23 يناير 2020 بجوائز نقدية قيمة كل منها 1,000 دينار كويتي أسبوعياً. وفيما يلي أسماء الفائزين الخمسة لهذا الأسبوع: بدر ناصر علي الحوطي ومحمد عبدالله عبدالرحيم نقي ونوال أحمد حفار وراشد طبيخ فهد الطبيخ وكريشناناد موكيوند

نالت جائزة التميز في الحفل السنوي

«العلاقات العامة» تكرّم «وفرة العقارية»

- الربيعان: الشركة تنظم حملة تبرع بالدم الخميس المقبل
- مسابقة القرآن في بداية فبراير تشهد مشاركة 400 متنافس بين 6 و10 أعوام
- رصدنا جوائز قيمة متساوية للفائزين المواطنين والمقيمين

جانب من التكريم

كرمت جمعية العلاقات العامة، مدير العلاقات العامة في شركة وفرة العقارية، ابراهيم الربيعان، خلال الحفل الختامي لجائزة الكويت للعلاقات العامة وخدمة العملاء، الذي أقيم في مركز الشيخ جابر الثقافي في 26 يناير الجاري.

وتم تكريم الشركة لتميز الأداء الذي قدمته، وتقديراً لجهودها الكبيرة في تعزيز حضورها بين أفراد المجتمع في الكويت.

وأعرب مدير العلاقات العامة في الشركة، إبراهيم الربيعان عن فخره بالتكريم من "العلاقات العامة الكويتية، مشيداً بالجهود الذي تقوم به الجمعية بقيادة رئيسها جمال النصرالله.

وأهدى الربيعان الجائزة إلى مجلس الإدارة في "وفرة العقارية"، والإدارة التنفيذية التي تمنحه الصلاحيات كافة للقيام بالعديد من المبادرات الاجتماعية على مدار العام.

وذكر الربيعان أن "وفرة العقارية" بصدد تنظيم حملة للتبرع بالدم في مقرها الرئيسي ببرج التوأم في 29 يناير الجاري. وأفاد أن الشركة بصدد تنظيم مسابقة القرآن الكريم في المسجد الكبير مع بداية فبراير المقبل، بمشاركة نحو 400 طفل بين 6 و10 أعوام، بالتعاون مع الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما، وبحضور الشيخين بدر العلي وفهد واصل.

وتابع الربيعان أن الشركة رصدت جوائز متساوية للفائزين من المواطنين والمقيمين، وبين الذكور والإناث، انطلاقاً من قيم العدالة والمساواة الذي تعتمده بين المشاركين، على أن يحصل أصحاب المركز الأول على 200 دينار، وأصحاب المركز الثاني على 150 ديناراً، وأصحاب المركز الثالث على 100 دينار.

وأوضح أنه تم تخصيص الفترة الصباحية من الساعة 9 إلى 12 ظهراً للإناث، والفترة المسائية من 4 إلى 8 مساء للذكور.

وأكد الربيعان أن "وفرة العقارية" مستمرة في إقامة العديد من الفعاليات على مدار العام، انطلاقاً من المسرولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها.

---

60 مليار دولار إيرادات نفط متوقعة للكويت في 2020

توقعت شركة بلتون المالية القابضة، نمو الإيرادات النفطية الكويتية بنسبة 17 % على أساس سنوي، لتسجل 18.1 مليار دينار كويتي (60 مليار دولار) في العام 2020–2021، بارتفاع 40% عن تقديرات الحكومة الكويتية.

وأرجعت بلتون، التي بدأت بتغطية السوق الكويتية مؤخراً، في تقرير لها، الزيادة المتوقعة في الإيرادات النفطية، إلى الارتفاع المتوقع لأسعار البترول عند متوسط 68.9 دولار للبرميل، مقابل متوسط 64.98 دولار للبرميل المتوقع في العام المالي 2019–2020 وأعلى من السعر المتوقع من الحكومة الكويتية عند 55 دولاراً للبرميل.

وأشار التقرير إلى أن الحكومة الكويتية متحفظة جداً في مستهدفات الميزانية، نظراً لأسعار البترول المستخدمة المتحفظة، التي تقل عادة بين 40 – 50% عن سعر السوق. بناءً على ذلك، توقعت بلتون إيرادات إجمالية بنحو 20.8 مليار دينار كويتي (69 مليار دولار) في العام المالي 2020–2021. بارتفاع عن التقديرات الحكومية بنحو 6 مليارات دينار كويتي (20 مليار دولار). رغم أن الحكومة الكويتية أجلت تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى عام 2021، بحسب تقارير إعلامية محلية، "لا نتوقع أن تعكس إيرادات الميزانية هذا القرار"، وفقاً لما نقلته صحيفة "الشرق الأوسط". وأخذت بلتون في الاعتبار، عند تقديرات الإيرادات وفقاً للتقرير، تطبيق الضرائب الانتقائية بحلول الربع الرابع من عام 2020–2021، والتي تنتظر حالياً موافقة البرلمان. "كنا قد توقعنا بالفعل تأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى عام 2022–2023 لحين اختبار العلاقة بين أعضاء البرلمان المقبلين وأعضاء مجلس الوزراء الذين تم تعيينهم مؤخراً".

وذلك ناتج، وفقاً للتقرير، عن الإيرادات المتوقعة من النفط الخام بنحو 12.9 مليار دينار كويتي (39 مليار دولار)، منخفضة من تقديرات العام الحالي عند 13.9 مليار دينار كويتي (42 مليار دولار). يستقر سعر النفط المقدّر في الميزانية العامة عند 55 دولاراً للبرميل، دون تغير عن العام المالي 2019–2020.

وتتوقع بلتون أن تبلغ فاتورة الإنفاق 22.4 مليار دينار كويتي (74 مليار دولار) وفقاً لتقديرات الحكومة، وذلك نتيجة مدفوعات التحويلات المتوقع أن تقدّر بـ8.7 مليار دينار كويتي (29 مليار دولار)، مقابل المبلغ المقدّر في الميزانية عند 8.3 مليار دينار كويتي (25 مليار دولار). مشيرة إلى أن فاتورة الإنفاق على الدعم المقدّرة في الميزانية تبلغ 3.97 مليار دينار كويتي (12 مليار دولار).

«المتحد» يحتفي بموظفيه خلال الحفل السنوي للعام 2019

جهاد الحميضي مع ممثلي الإدارة التنفيذية

تقديرا للجهود المتميزة والأداء المشهود لمختلف الموظفين في كافة القطاعات، أقام البنك الأهلي المتحد احتفاله السنوي للعام 2019 بحضور لفيف من الإدارة التنفيذية العليا ومجموعة كبيرة من العاملين في البنك.

وقد ألقت جهاد الحميضي الرئيس التنفيذي بالوكالة للبنك الأهلي المتحد كلمة أعربت فيها عن فخرها واعتزازها بكافة موظفي البنك، معربة عن تمنياتها للجميع بالمزيد من النجاح والتوفيق .

ومن جانبه، أشار أمجد يونس مدير عام أول المالية في البنك الأهلي المتحد إلى النتائج الإيجابية التي حققها البنك خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2019 التي فاقت ما تم تحقيقه خلال نفس الفترة من العام 2018، معبرا عن مدى امتنانه وتقديره لكافة الموظفين على تفانيهم ودورهم الحيوي في تحقيق المزيد من الإنجازات والتميز في العديد من المجالات في سبيل تنمية المكانة المرموقة للبنك الأهلي المتحد كأحد المؤسسات المصرفية الإسلامية التي تنال إعجاب العديد من الجهات المحلية والعالمية ذات العلاقة.

إضافة إلى ذلك، أكد نقيب أمين مدير عام الموارد البشرية بالبنك الأهلي المتحد أن هذا الحفل السنوي هو ترجمة لروح العائلة التى تسود بين موظفي البنك ، وبمثابة دليل واضح على أن البنك الأهلي المتحد يقدم نموذجا لبيئة عمل متميزة تتضح من خلال قدرته على الاحتفاظ بالعديد من الموظفين المتميزين وأصحاب المهارات العالية الذين يعتبرون الثروة الحقيقية للبنك لأعوام تزيد على العشرين عاما مع استمرارهم في العطاء وتحقيق المزيد من النجاح.

ومن جانبها قالت مريم المضف مساعد مدير عام الموارد البشرية بالبنك الأهلي المتحد : هذه المناسبة ليست مجرد احتفال، بل هي كذلك وسيلة لتقدير عطاء وتميز وتفاني موظفينا وتشجيعهم على المزيد من البذل وتعزيز الانتماء والولاء لدى العاملين في البنك.

«Ooredoo» تستمر بدعم المشاريع الشبابية في سوق Scene

اعلنت Ooredoo الكويت، عن دعمها لمشروع مروج الجديد (Scene) الذي تم إنشاؤه بهدف دعم المشاريع الشبابية المحلية والشركات العالمية المميزة وذلك بإعطائهم فرصة لعرض منتجاتهم وخدماتهم المتنوعة في السوق، والذي أقيم في مجمع مروج المرحلة الأولى، حيث ضم السوق المنتجات الغذائية والحرف اليدوية، بالإضافة إلى القسم المخصص للأطعمة الذي يسلط الضوء على تنوع الأطعمة المحلية. كما تم تقديم عروض حيه ترفيهيه وموسيقيه مميزة، إلى جانب قسم خاص لأنشطة الأطفال .الترفيهية. حيث سيقام سوق Scene الثاني في الشهر القادم من يوم 25 إلى 29 فبراير في مروج المرحلة الثالثة.

صرحت Ooredoo الكويت حول هذه الرعاية "بأنها تفخر بدعم هذا المشروع الشبابي المميز الذي يبرز إبداعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مختلف المجالات. دعم Ooredoo للشباب ممتد عبر سياسة الشركة للمسؤولية الاجتماعية المبنية على قيم التواصل والاهتمام والتحدي، حيث تسى Ooredoo للمساهمة في دعم الشباب من خلال استراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية الممتدة طوال العام."